The role of the auditor in evaluating the risks of deposit insurance activity to reduce financial failure

Maysam Salah Aldeen Abdoulameer
Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies-University of Baghdad
Maysam.abd1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Sabiha Barazan Farhood
Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies-University of Baghdad
sabiha@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 17/1/2024 Accepted: 20/2/2024 Published: 30/6/2024

Abstract:

The goal of this research is to establish procedures for auditing deposit insurance activity to reduce the risks of financial failure for the research sample and to predict the financial failure of the company using the Altman model. The research sample is the Iraqi Deposit Insurance Company for the fiscal year 2021. The researchers also reached a set of conclusions, most notably that the company operates in a high-risk environment, and this was supported by the Altman Index, which showed a low result. The study also revealed many risks (financial, operational, business, external) that contribute to financial failure in deposit insurance activities. Accordingly, the researchers proposed several recommendations, the most important of which are for management to take into account the risks in the environment in which the company operates and work to reduce those risks and the need for the auditor to rely on audit procedures that contribute to reducing the risks of financial failure to guarantee deposits.

Keywords: Audit procedures, Continuity, Risk of financial failure.

دور المدقق في تقويم مخاطر نشاط ضمان الودائع للحد من الفشل المالي

ميسم صلاح الدين عبد الامير
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

أ.د صبيحة برزان فرهود
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

المستخلص:

هدف هذا البحث على وضع اجراءات تدقيق نشاط ضمان الودائع للحد من مخاطر الفشل المالي لعينة البحث ، والتنبؤ بالفشل المالي للشركة باستخدام أُنموذج التمان، وتتمثل عينة البحث في الشركة العراقية لضمان الودائع للسنة المالية 2021 ، كما توصل الباحثان الى مجموعه من الاستنتاجات أبرزها إن الشركة تعمل في بيئة مخاطر عالية وهذا ما ايده مؤشر التمان اذ اظهر نتيجة منخفضة كما كشفت الدراسة عن العديد من المخاطر (المالية، التشغيلية ، اعمال ، خارجية) تسهم في حدوث فشل مالي في انشطة ضمان الودائع. وعليه أقترح الباحثان عدة توصيات اهمها على الادارة الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر في البيئة التي تعمل فيها الشركة والعمل على تقليل تلك المخاطر، ضرورة اعتماد المدقق على اجراءات التدقيق التي تساهم في الحد من مخاطر الفشل المالي لضمان الودائع.

الكلمات المفتاحية : اجراءات التدقيق ، ضمان الودائع ، مخاطر الفشل المالي

المقدمة:

يعد ضمان الودائع جزءاً اساسياً من البنية التحتية المالية لأي اقتصاد، حيث يهدف الى حماية الودائع المصرفية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، ويشكل الفشل المالي للمؤسسات المالية تهديداً كبيراً للاستقرار المالي العام لذلك تقع مسؤولية تقييم ومراقبة مخاطر نشاط ضمان الودائع على عاتق المدقق، اذ يعمل المدقق على تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة وتطوير استراتيجيات للتعامل معها والحد منها، ويعتبر المدققين شركاء حيويين للمؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.

1-1 المبحث الاول : منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث :تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي:-

- مدى كفاية اجراءات التدقيق في الحد من مخاطر الفشل المالي لنشاط ضمان الودائع؟

1-1-2 اهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :

1-تحديد دور المدقق في تقويم مخاطر نشاط ضمان الودائع

2-التنبؤ بالفشل المالي للشركة باستخدام أُنموذج التمان

3-وضع اجراءات تدقيق للحد من مخاطر الفشل المالي

1-1-3 اهمية البحث: يستمد البحث اهميته من خلال تحليل دور المدقق في تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول الاوضاع المالية والمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استقرار نشاط ضمان الودائع، وبما ان الشركة العراقية لضمان الودائع تهدف الى اعطاء الثقة لدى الجمهور باستثمار المدخرات على شكل ودائع في المصارف لذلك من الاهمية تحديد مخاطر نشاط الشركة لما لها الاثر الكبير على المجتمع والجهاز المصرفي والاقتصاد.

1-1-4 فرضية البحث :يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها "يلعب المدقق دوراً في تقييم مخاطر نشاط ضمان الودائع والحد من الفشل المالي "

1-1-5 الحدود الزمانية والمكانية

الحدود المكانية : الشركة العراقية لضمان الودائع

الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للبحث في البيانات المالية لسنة/2021

1-1-6 اسلوب البحث : سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث وعناصرها المختلفة واثبات فرضية البحث ولتحقيق اهداف البحث في الجانب النظري , اما في الجانب العملي سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي .

2-2 المبحث الثاني : تدقيق نشاط ضمان الودائع ومخاطر الفشل المالي

2-2-1 التدقيق الخارجي

2-2-1-1 تعريف التدقيق الخارجي: قدم الباحثون تعريفات متعددة لتدقيق الخارجي وهي وان اختلفت الى حد ما في الشكل الا انها تتفق في المضمون فقد عرفه القريشي " علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بوساطتها القيام بفحص انتقادي مُنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المثبتة في السجلات والقوائم المالية بغية إبداء رأي فني ومحايد في مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة الاعمال من ربح أو خسارة وعن المركز المالي في نهاية مدة زمنية معينة"(القريشي،2011: 4) كما عرفه William " طريقة منظمة للوصول بموضوعية الى ادلة وقرائن تثبت صحة ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات حول الاحداث الاقتصادية للوحدة وتقويمها للتأكد من درجة التطابق مع ما هو مثبت في السجلات وفق مقاييس معينه وبيان النتائج للأطراف المعنية" (William,41:2014) وعرفه الرفاعة " هو الذي يجري بوساطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات، والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستخدمي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون، المستثمرون، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى)" (الرفاعة،2017: 18).

2-2-1-2 أهمية التدقيق الخارجي: تناولت ادبيات التدقيق اهميته فضلاً عن اللجنة الدولية لممارسة مهنة التدقيق المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والاتي عرض لأهمية التدقيق:- (عطية، 2020: 102)

1-تعتمد ادارة المنشأة اعتماداً كلياً على البيانات المالية المدققة من قبل مدقق خارجي مستقل في التخطيط ومراقبة الاداء وبالتالي فأن توكيد المدقق على قوائمها المالية سيمنحها درجة كبيرة من الثقة.

2-تعتمد المؤسسات المالية والمصارف التجارية على القوائم المالية المدققة من قبل مدقق خارجي مستقل عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قرض وتسهيلات ائتمانية منها.

3-تعتمد الهيئات الحكومية واجهزة الدولة على القوائم المالية المدققة لاغراض (التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتحديد الاسعار وتقرير الاعانات لبعض الصناعات).

4-اهمية التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة ممكنة لانتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها فالموارد النادرة تجتذبها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاءة والتي تظهر البيانات المالة المدققة الظاهرة في القوائم المالية.

2-2-1-3 اجراءات التدقيق الخارجي: يتعهد المدقق عند تدقيق القوائم المالية بجمع الادلة وتقديم مستوى معقول من التأكيد على ان القوائم المالية اعدت على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وبعض الاسس المحاسبية المناسبة الاخرى يتضمن التدقيق الفحص، والتحقق من السجلات المحاسبية، وفحص الادلة الاخرى التي تدعم القوائم المالية بواسطة جمع المعلومات عن الوحدة الاقتصادية وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية وفحص الوثائق ومراقبة الاصول واجراء استفسارات داخل الشركة وخارجها او اداء اجراءات تدقيق اخرى اضافية (Whittington&Pany,2016:5) لذا تعرف اجراءات التدقيق بأنها "الخطوات التفصيلية التي يقوم بها مراقب الحسابات للحصول على ادلة التدقيق التي تمكنه من تحقيق هدف التدقيق المحدد وابداء الرأي بالقوائم المالية" وهي ايضا "مجموعة من الوسائل والطرائق التي تختلف من عملية تدقيق الى اخرى يستخدمها مراقب الحسابات لإتمام عملية التدقيق" ، تعكس اجراءات التدقيق تصرفات وممارسات محددة ينبغي اداؤها من لدن المدقق لتحقيق الهدف من عملية التدقيق ، وهناك اتفاق على انه لا توجد اجراءات تدقيق موحدة يمكن اتباعها في عملية التدقيق كافة اذ انها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق هدف التدقيق ويلخصها برنامج التدقيق، وعليه تكون اجراءات التدقيق متغيرة بتغير هدف التدقيق وهي ايضا "اجراءات المدقق وفق معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق العامة التي تمكنه من ابداء رأي بالقوائم المالية وتوضح ادلة التدقيق التي ينبغي الحصول عليها في وقت ما في اثناء عملية التدقيق" تجمع اجراءات التدقيق الادلة من مجموعة متنوعة من المصادر ،الجرد، المقارنات ،المصادقات، الاستفسارات ،او الاجراءات التحليلية. (ابراهيم ،2022 :341)

2-2-1-4 اجراءات المدقق لتقييم المخاطر: ان فهم مخاطر الاعمال التي تواجه الشركة يزيد من احتمالية تحديد مخاطر التحريف الجوهري ،اذ ان معظم مخاطر الاعمال سيكون لها في النهاية عواقب مالية، ومن ثم سيكون لها تأثير في القوائم المالية، ومع ذلك لا يتحمل المدقق مسؤولية التحديد او تقييم مخاطر الاعمال جميعها لانه لا تؤدي مخاطر الاعمال جميعها الى نشؤء مخاطر تحريف جوهري، ان الاجراءات التي يقوم بها المدقق من اجل تقييم المخاطر الجوهرية بعد فهمه للشركة وبيئتها هي:- (ابراهيم ،2022: 55 و56)

1-استفسارات الى الادارة والاطراف الاخرى داخل الشركة: ان التواصل المستمر مع الادارة ضروري لان لدى الادارة والاخرين داخل الشركة معلومات مهمة لمساعدة المدقق في تحديد مخاطر التحريف الجوهري.

2-الفحص: فأن فحص المستندات مثل الخطة الاستراتيجية للشركة وأنموذج العمل وهيكلها التنظيمي يزيد من فهم المدقق لكيفية تنظيم الاعمال وكيفية تنظيمها لوظائف العمل الرئيسية وكيفية الاشراف على العمليات اليومية.

3-الاطلاع على عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة وعلى محاضر اجتماعات الهيأة العامة ومجلس الادارة وعلى العقود المبرمة واي لوائح تنظيمية ومالية تخص الشركة.

4-اجراءات اخرى مثل استفسارات من الاخرين خارج الشركة (مثل المستشار القانوني، وخبراء التقييم) ومراجعة المعلومات من المصادر الخارجية (مثل المحللين، المصارف).

2-2-2 نظام ضمان الودائع

2-2-2-1 تعريف ضمان الودائع: يسعى نظام ضمان الودائع الى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية، والعملة الاجنبية للدولة من مخاطر عدم الدفع من لدن المصارف، أو افلاسها، وذلك بوساطة الاسهام المشترك للمصارف في صندوق للتامين على الودائع يغذى بمقتضى رسوم، أو اشتراكات تلتزم بسدادها تلك المصارف او عن طريق تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالمصرف(في حالة الافلاس) في حدود مبالغ محددة من ودائع كحدود قصوى، إذ أتجهت الدول نحو أنظمة تأمين الودائع وحماية المودعين للحفاظ على الاستقرار المصرفي، وكسب ثقة الافراد في المصارف، وتختلف أنظمة التأمين على الودائع، وحماية المودعين بين الدول التي تتبعها فبعض الدول تقوم البنوك المركزية بإدارة أنظمة التأمين على الودائع والبعض الآخر تُدار أنظمة التأمين بوساطة صناديق، أو مؤسسات تتبع للحكومة ولكن لا تتبع للبنوك المركزية، وهناك بعضها التي تُدار من قبل القطاع الخاص وفي الاغلب من لدن اتحادات المصارف (الدوري والسامرائي، 2012: 145-146)

هذا ووردت عدة تعاريف لنظام ضمان الودائع المصرفية ويمكن عرض جزء منها وكما يأتي إذ عرفّها (احمد) "نوع من انظمة التامين الذي تتجمع فيه المؤسسات المالية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة تامين وضمان حيث تقوم هذه المؤسسات المالية (الاعضاء في النظام) بوضع السياسة الخاصة بالنظام، وذلك بحكم أنهم من يقومون بالدفع للنظام، وتمويله في حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا النظام الى أزمه مالية فإنّ هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل، والدفع للمودعين اذا لزم الامر" (احمد، 2000: 27)

أما (بريش) فقد عَّرفها " دعم ومساندة البنوك المشركة في النظام والتي تواجه ازمة السيولة وتجنب وصولها مرحلة الافلاس وما ينجم عنه من فقدان الثقة وتزعزع استقرار النظام المصرفي ويتم التامين عن طرق اشتراك البنوك في صندوق التامين على الودائع اي ان نظام التامين على الودائع يقوم على التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي مما يعزز الثقة لدى المودعين" (بريش، 2004: 94)

وعرفّها أيضاً (مسيود ورملية) "تهدف معظم انظمة التامين على الودائع الى تحقيق هدفين اولا حماية اموال المودعين وتجنب حدوث تعثر مالي بينهم وثانيا الحفاظ على سلامة المراكز المالية وذلك لتفادي تعرضها للفشل او الاعسار المالي وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي" (مسيود ورميلة، 2013: 31)

2-2-2-2 خصائص نظام ضمان الودائع : بين كل من (ميلاد وعقل) مجموعة من الخصائص الاساسية لنظام ضمان الودائع في المصارف وكما مبين ادناه (ميلاد وعقل، 2017: 47-48)

1- إدارة صندوق ضمان الودائع: إن إدارة الصندوق قد تكون خاصة، أو عامة إذ قد يكون المصرف المركزي هو المسؤول عن إدارتها أو جهة خاصة، أو إتحاد المصارف أو يمكن إن تكون الإدارة مشتركة بين المصرف المركزي، والمصارف المشتركة في الصندوق.

2- مصادر التمويل: قد يكون التمويل من مساهمات، أو اقساط سنوية يتم دفعها من المصارف المشتركة في الصندوق، وتحدد قيم الاسهامات بشأن حجم الودائع، أو قد تكون النسبة على وفق المخاطر التي من الممكن أن يمَّر بها المصرف.

3- الاشتراك او العضوية: قد يكون الاشتراك في نظام التأمين على الودائع الزامياً للمصارف التجارية المحلية، أو غير إلزامي. أما بشأن المصارف الاجنبية ففي الغالب يكون الاشتراك في نظام التأمين على الودائع اختيارياً.

4- نوع الودائع التي يتم تعويضها: يمكن أن يسير نظام تأمين الودائع بالعملة المحلية فقط وقد يشمل الضمان الودائع جميعها بالعملة المحلية، والاجنبية معاً وأيضاً يمكن أن يتم ضمان ودائع صغار المودعين فقط، او الودائع تحت مبلغ معين.

5- حجم التغطية او التعويض: كل نظم تأمين الودائع في العالم تضع حدود لمدى تغطية التأمين، وتحدد السقف الذي يمكن تعويضه، وتختلف مبالغ تعويضات من دوله لأُخرى على وفق النظام الذي تضعه.

2-2-3 اهداف نظام ضمان الودائع: تسعى معظم أنظمة التأمين على الودائع الى تحقيق هدفين اساسيين تتمثل في حماية أموال المودعين، وتجنب حصول ذعر مالي بينهم من جهة، والحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وعدم تعرضها للفشل المالي، أو الاعسار المالي بما ينعكس على سلامة، واستقرار الجهاز المصرفي، (محمد، 2014: 22). وهناك مجموعة من الآراء ترى إن الهدف الرئيس لنظام التأمين على الودائع هو الحفاظ على الاصول المالية لصغار المدخرين مع تجنب الخطر المعنوي المتمثل في ضعف انضباط السوق الامر الذي يعزز الثقة بنظام المدفوعات ويؤدي الى الاستقرار المالي للمصارف، (لاندو وليندجون، 1998: 55). ويمكن القول إن اهداف نظام التأمين على الودائع يختلف من دولة الى أخرى على وفق ظروف، وبيئة كل دولة لكن آثارها الإيجابية في النهاية في الاقتصاد الكلي وكما يأتي: (محمد، 2014: 23-24)

1-اسهام نظام التأمين على الودائع في الاستقرار المالي وذلك على النحو الاتي:

- معالجة وتوقي الازمات المالية
- الحدّ من مخاطر الذعر المالي
- الاسهام في استقرار نظام المدفوعات
- معالجة المصارف المتعثرة

2-تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الركود وذلك من زيادة التدفقات النقدية الى الجهاز المصرفي بما يعزز قدرته على الاستثمار، والاقراض.

3-تعزيز تنافسية المؤسسات المصرفية الصغيرة.

4-اسهام نظام التأمين على الودائع في تخفيض التكاليف التي تتحملها الحكومة عند معالجة أوضاع المصارف المتعثرة

2-2-4 أهمية ضمان الودائع: يرى (عبد الرحمن) إنّ أهمية التأمين على الودائع، وحماية المودعين يعد من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة من أجل ذلك أخذت الدول التي تطبق التامين على الودائع وحماية المودعين في تقييم أنظمتها لغرض الوقوف على نقاط الضعف، وتقديم مقترحات لتعديل هيكل وادارة هذه الانظمة بما يتناسب مع الاوضاع، والمستجدات في الوقت الحالي ويمكن بيان تلك الاهمية لنظام ضمان الودائع كما مبين ادناه، (عبد الرحمن، 2021: 34):

1-تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، وتقليل أثر الازمات المالية.

2-الحدّ من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة إنهيار بنك، أو اكثر.

3-تدعيم ثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من إيجاد إطار محدد لمعالجة مشكلات التعثر المصرفي.

4-توافر جو مناسب من الثقة للمودعين والزبائن في النظام المصرفي، وتعزيزها، والحفاظ عليها.

5-العمل على حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي تنتج في حال اخفاق البنوك.

6-توافر مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الجديدة الصغيرة مع البنوك الكبيرة.

7-اسهام المصارف جميعها في تحمل قيمة تصفية المصارف المتعثرة.

8-تحقيق الاستقرار المالي بوصفه غرضاً للسلطة النقدية.

2-2-5 أنواع ضمان الودائع: تصنف نظم ضمان الودائع الى نوعين مختلفين وكالاتي: (النصيري والعبيدي، 2020: 19)

1-أُنموذج الضمان ذو السعر الثابت: وهنا تقوم المصارف بدفع الاقساط نفسها بغض النظر عن جودة إدارتها للمخاطر، ومن سلبيات هذا النظام عدم أخذه لحجم المصرف بالحسبان إذ يمكن أن تثني المؤسسات عن السيطرة على مخاطرها، وادارتها وأيضاً يمكن ان تؤدي الى الحد من المنافسة بواسطة إعطاء إنطباع بأنّ المصارف جميعها لها المخاطر نفسها.

2-نظام الضمان المعتمد على المخاطر: يعد أكثر كفاية من الناحية الاقتصادية والاحترازية ولكنه يتطلب سوق يمتاز بالتنافسية المطلقة، والمستوى العالي من المعلومات مما يجعله مكلفا للغاية.

وهناك تصنيف آخر لنظام ضمان الودائع: (الاعرج، 2009: 53) (فؤاد، 1994: 33)

1-نظام التأمين الصريح للودائع: إنّ نظام ضمان الودائع المصرفية يعتمد على وجود قانون لنظام ضمان الودائع الذي يرسي قواعد، واجراءات عمل النظام وبصورة خاصة فإنّ القانون نفسة هو الذي يحدد نوع المؤسسات المالية، والودائع التي تعد مؤهلة للتامين او مشمولة بالتأمين كما يحدد وضع العضوية في النظام ما اذا كانت اختيارية، أو الزامية، وكذلك الحجم الاقصى للودائع الذي يتم تأمينه وكيفية تمويل النظام، والادوات التي يستخدمها المؤمن في حالة فشل البنك، إذ إن حجم الحماية التي يوافرها نظام ضمان الودائع للمودعين يعتمد على الحد الاقصى الذي يغطيه التأمين، والتي تحدده بالقانون، وهل المؤمن له صلاحيات التدخل في حل مشكلاته في حال فشله في ذلك.

2-نظام التأمين الضمني للودائع: نظام الحماية الضمنية نجد إنّ الحماية الحكومية للمودعين تكون تقديرية إذ تقدم الحكومة هذه الحماية ليسْ لأنها ملزمة قانونياً بعمل ذلك ولكن لأنها تعتقد إن هذا من شأنه أن يحقق إنجاز للاهداف السياسية العامة، لان الحكومة تشعر ولو بصورة جزئية بالمسؤولية عن الخسائر التي لابد من استيعابها، والمشاركة في تحملها.

ان كلا النظاميين يحقق تلك الحماية لكن النظام الصريح يقدم تلك الحماية في صورة أفضل، نظراً لأنه متواجد في صورة قانونية كالتزام مقرر على الصندوق، ومن ثم فهو يوافر لهم الحماية في حدود مقررة، وفورية لا تتوقف على أي حساب معالجة اوضاع البنوك المتعثرة، في حين إنّ النظام الضمني يؤدي الى تقديم دعم للبنوك لمساعدتها في تحقيق أرباح، وإنّ أثر ذلك الدعم تتحمله الحكومة (دافعي الضرائب في واقع الحال دون مبرر كافي) فإنّ العبء الذي ينجم عن ذلك حال وجود نظام صريح للتامين على الودائع يتحمله الصندوق المؤمن، وفي النهاية يؤول على البنوك مما تتحمله من اقساط، أو اسهام برأس مال الصندوق.

2-2-2-6 أساليب التمويل في نظام ضمان الودائع: تتنوع مصادر تمويل أنظمة تأمين الودائع وتختلف على وفق الامكانات والاهداف المرجوة منها وتنحصر المسؤولية في تمويل هذه الانظمة بين الحكومة، والمصارف وأن إختلف مدى اسهام كل طرف منهما من دولة الى أُخرى، وبغض النظر عن مصدر التمويل فأنّ توافره بالقدر الكافي والمناسب سيسهم في فاعلية النظام، ونجاحه في تحقيق الاغراض المرجوة منه، وعامة هناك نوعان لأنظمة التأمين على الودائع على وفق طرائق، ومصادر تمويلها، (محمد، 2014: 29-30).

1-**النوع الاول:** وهو النظام الذي يمول عن طريقة تسديد المصارف لأقساط تامين محددة وبصفة دورية، وفي مواعيد محددة كما هو الحال في الانظمة المطبقة في لبنان والهند.

2-**النوع الثاني:** وهو النظام الذي لا يتم تمويله عن طريق اشتراكات، واقساط محددة، او دورية وإنما يتم تمويله عن طريق إلزام المصارف بالاسهام فقط عند حدوث تعثر، أو إفلاس مصرف، أو اكثر.

ويضيف (محمد) في السياق نفسه إنّ هناك مزايا، وعيوب لكل نوع من الانواع المذكورة آنفاً، وبشأن النوع الاول فإنه يؤدي الى زيادة درجة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي، نظراً لتوافر مصادر التمويل على نحو دائم، والتي يمكن استعمالها في حالة تعثر، أو إفلاس مصرف من المصارف فضلاً عن أن تسديد الاقساط بصفة دورية يؤدي الى تراكم الاموال لدى صندوق تامين الودائع مما يعزز ودعم مركزه المالي، ويستطيع تعويض المودعين في حالة افلاس مصرف ما، وتوقفه عن الدفع، ومن عيوب هذا النوع فإنه يحمل المصارف تكاليف اضافية قد لا تستطيع المصارف الصغيرة حديثة النشأة تحملها، أما النوع الثاني الذي يمول عن طريق اسهامات المصارف التي يتم تحديدها وسدادها عند تعثر، وإفلاس أحد المصارف فهو يتفادى عيوب النوع الاول الخاص بصعوبة تقدير حجم التمويل الذي يتناسب مع حجم التعويضات المطلوبة للمودعين، إذ يتم تقديرها بدقة وتمتاز هذه الطريقة بأنها غير مكلفة، كما إن عيبها يتمثل في حدوث تعثر مجموعة من المصارف كما هو الحال في حالة الركود، وصعوبة إيجاد الاموال اللازمة لتعويض المودعين كلهم.(محمد، 2014: 30).

2-2-2-7 تجارب الدول في نظام ضمان الودائع: شهد العالم تحديات كثيرة فيما يخص القطاع المصرفي، وفي المجالات جميعها لكون المصارف تعد مستودع للنقود، ومكان لحفظها ومن ثم منطلق الاستثمارات، والتمويل ومن الاعمال التي تقدمها

المصارف قبول الودائع، وهذه الودائع عُرضةً للمخاطر، إذ تسعى المصارف للبحث عن آليات لحماية الودائع وكسب ثقة المودعين، ومن أهم هذه الاليات نظام التامين على الودائع الذي كان على ثلاثة انماط هي الضمان الضمني غير المقنن والضمان المقنن الكامل، والضمان المقنن الجزئي ويمكن عرض تجارب الدول بهذا الخصوص بالجدول ادناه:-

الجدول رقم (1) تجارب الدول في نظام ضمان الودائع

الدولة	سنة التبني	التفاصيل
الولايات المتحدة الامريكية	1933	تعد الولايات المتحدة الامريكية من اولى الدول التي ادخلت نظام التامين على الودائع في العالم نتيجة الازمة العالمية الكبرى عام 1929 إذ كان نظاماً شاملاً الزامياً لضمان الودائع المصرفية، إذ قامت بتأسيس مؤسسة تعنى بهذا الامر تحت اسم المؤسسة الفدرالية لضمان الودائع، وذلك بسبب الاخفاقات التي مرت بها المصارف، وانتشار بيئة الخوف وعدم الامان كعامل يعمل على إستعادة الاستقرار، والثقة بالنظام المصرفي، إذ ساعد نظام التأمين على الودائع في الحفاظ على الثقة في الجهاز النظام المصرفي، إذا تتشابه التحديات، والعمليات التي واجهت مؤسسة التأمين على الودائع في الكثير من النواحي مع تلك التي تواجهه اي شركة تأمين، إذ يتم تقديم طلب للتأمين، وتوافق المؤسسة على ذلك التأمين التي تمثل مستوى مقبول من المخاطر ويتم توافر التأمين على وفق قواعد محددة جيداً إذ تفرض المؤسسة اقساطا على اساس المخاطر التي يفرضها البنك المؤمن عليه، وتقوم هذه المؤسسة بفحص شامل للبنوك لإدارة المخاطر ، إذ بدأت المؤسسة بممارسة نشاطها بالاكتتاب في أوراق مالية حكومية (السندات وأذونات الخزانة) بمبلغ 150 مليون دولار و 140 مليون دولار في أوراق مالية وقامت بتسديد المبالغ المستحقة عليها في عام 1948 ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي الناتج من أقساط التأمين التي تدفعها المصارف المشتركة في نظام التأمين على الودائع، وهي أقساط دورية سنوية تدفع من لدن المصارف، والمؤسسات الادخارية الاعضاء في النظام وتساوي 12/1 من (1%) من اجمالي ودائع المصارف والعوائد المتحققة من استثمار الاموال في السندات الحكومية، وأذونات الخزينة فقط ولا يسمح للمؤسسة بالاستثمار في أي نوع من الاستثمارات الاخرى، ولا يحق للمصارف الخاضعة للتأمين على الودائع ان تشارك المؤسسة الارباح والعوائد المتحققة من الاستثمارات، والودائع القابلة للتعويض محل التأمين تمثل مستحقات المودعين التي تم ايداعها بالمصرف الخاضع لنظام التأمين وتتمثل بأصل الوديعة يزاد اليها الفوائد المستحقة قبل حدوث حالة الافلاس مباشرة، ويستثنى من الودائع المؤمنة الايداعات الاجنبية للمصارف المحلية في الخارج والايداعات بشركات التأمين ،و بمؤسسات الائتمان الاخرى وكذلك الودائع بين المصارف، وودائع الحكومة المركزية والاقليمية والسلطة المركزية
لبنان	1967	نتيجة أزمة بنك انترا علم 1966 تم انشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية عام 1967 وهي مؤسسة حكومية مصرفية تمول باشتراكات سنوية الزامية من طرف البنوك والدولة مناصفة ويبدأ دور هذه المؤسسة عند توقف أحد البنوك عن الدفع قانونا وبقرار من المحكمة المختصة تقدر اسهام كل بنك في رأس مالها بـ 10 مليون ليرة لبنانية يدفع نصفه في مصرف لبنان وتتحدد اسهام الدولة بمبلغ يعادل مجموع ما تدفعه البنوك، إن الغرض من هذه المؤسسة أن تضمن لدى البنوك العاملة في لبنان الودائع بالعملة اللبنانية مهما كان نوع هذه الودائع وآجالها، وتصل الضمانة لأصل الوديعة مع فوائدها لغاية 5 مليون ليرة وتشمل مجموع الودائع العائدة لمودع واحد لدى بنك واحد على حساب المركز، والفروع لمؤسسة واحدة، تودع اموال المؤسسة لدى بنك لبنان في حساب خاص لا ينتج فائدة الاّ أنه يجوز للمؤسسة أن توظف قسما من أموالها في سندات حكومية أو مكفولة من طرف الدولة أو تملك عقارات في لبنان، وعند توقف أي بنك عن الدفع تقوم المؤسسة بدفع المبالغ المضمونة لأصحابها، وتحل محلهم في حقوقهم كافة، ويكون الرسم الذي تدفعه المصارف سنويا للمؤسسة لا يتجاوز في السنوات الثلاث الاولى نسبة 0,002 و 0,015 من مجموع ودائعها .
كندا	1967	أنشأت كندا نظاما لتأمين الودائع المصرفية سنة1967 وكان الهدف من ذلك هو حماية نظامها المالي، والحفاظ على استقراره وذلك بتضافر المتدخلين كلهم في شبكة الامان المالي، إذ تعد العضوية في هيأة تأمين الودائع الكندية إختيارية للمؤسسات المصرفية الراغبة كلها في تأمين ودائعها ضد خطر الافلاس إذ تم تصنيف العضوية في هذه المؤسسة الى ثلاث مجموعات اساسية وهي البنوك الكندية، وفروعها، مؤسسات الائتمان والقروض الكندية، فروع البنوك الاجنبية، وتم تحديد التعويض بحدود 60 الف دولار كندي ، ويتم تمويل هذه الهيأة بعلاوات قبلية تفرض على المؤسسات المؤمنة وبحسب صنف المؤسسة كما حددت الهيأة شروطاً للتعويض، وهي العضوية في هيأة ضمان الودائع وان تكون الودائع في كندا وبالعملة الكندية واخيرا ان تكون قابلة للاسترجاع بعد خمس سنوات من تاريخ الايداع ويتم إدارة الهيأة من لدن مجلس إدارة يتألف من عدة لجان لصلاحياتها كلها إذ يتكون من رئيس، وخمسة أعضاء تابعين للقطاع الخاص وخمسة مسيرين يعينهم كل من محافظ بنك كندا ونائب وزير المالية والمكتب المشرف على المؤسسات المالية ولجنة الاستهلاك المجال المالي بكندا.
ماليزيا	1997	في عام 1997 ونتيجة للازمة المالية في ماليزيا تم تأسيس جهة مسؤولة عن تأمين الودائع الماليزية كونها هيأة قانونية مستقلة لها سلطة بمقتضى القانون، والتأمين على الودائع هو النظام الذي وضعته الحكومة الماليزية لحماية المودعين ضد فقدان ودائعهم المؤمن عليها، ويعزز حماية الجمهور من توافر حماية صريحة للمودعين في حال فشل مصرف أو مؤسسة عضو مشتركة فيه، ويتكون رأس مال المؤسسة من اسهام الدولة والتي تمثل ضعف مااسهمت به المصارف الاعضاء في تلك المؤسسة وتتمثل مصادر التمويل في المؤسسة فضلاً عن الاشتراك السنوي للأعضاء والذي تم تحديده بحد أعلى، وأدنى بشأن المصارف الاسلامية، والتقليدية، أما التغطية فتشمل الودائع كلها بالعملة الماليزية وأنواع المودعين جميعا سواء أكانت مصارف، أم شركات أم افراد فهي محمية بمقتضى القانون، ويكون الحد الاقصى للتغطية هو 250 الف بالعملة الماليزية لكل مودع، وهذا يشمل كل من أصل الوديعة، والفائدة .
الاردن	2000	إنطلاقا من غرض حماية المودعين في المصارف قد تم انشاء مؤسسة مستقلة ماليةً، وادارياً وتعنى بتأمين الودائع الاردنية هدفها الاساس حماية المودعين في المصارف بوساطة ضمان ودائعهم لديها على وفق أحكام قانونها؛ وذلك من أجل تشجيع الادخار وزيادة الثقة في الجهاز المصرفي الاردني، وتقوم هذه المؤسسة بمقتضى قانونها بمهمتين رئيسيتين هما ضمان الودائع وتصفية المصارف إذ تعد هذه المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي مصرف يصدر قرار بتصفيته في المملكة الاردنية؛ ولكي تستطيع هذه المؤسسة إنجاز المهام المطلوبة منها فقد تمتعت بمقتضى قانونها صلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع، وتصفية المصارف فضلاً عن ذلك الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها، والتي تتمثل بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي، والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج اعمال المصارف الاخرى التي تتواجد عند البنك المركزي، ولكي تستطيع المؤسسة القيام بواجباتها القانونية بفاعلية وكفاية عالية وتوافر الحماية التام للمودعين جميعهم عند المصارف الاعضاء،

		فانه يترتب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة على اساس 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتكون هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من المصارف الاعضاء فضلاً عن عوائد الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة في السندات الصادرة عن الحكومة الاردنية، أو السندات المضمونة من لدنها وأي عوائد أُخرى بعد خصم المصاريف كافة منها، وتكون العضوية في المؤسسة اجبارياً للمصارف الوطنية، وفروع المصارف الاجنبية العاملة في الاردن جميعها باستثناء فروع المصارف الاردنية التي تعمل خارج البلاد أما بشأن المصارف الاسلامية المرخصة للعمل في الاردن فتكون اختيارية، ويكون سقف التعويض هو 10 الف دينار أُردني للتعويض الفوري أما بشأن رأس مال المؤسسة فإنه يتكون من مليون دينار أردني مدفوعة من لدن الحكومة و100 الف دينار يكون دفعها من لدن كل عضو في المؤسسة، وذلك برسوم اشتراك سنوية تدفع من لدن كل مصرف كعضو في المؤسسة وبمعدل 0,0025 من اجمالي الودائع التي تخضع لقانون المؤسسة .
الجزائر	2003	نتيجة ازمة مصرف الخليفة مطلع عام 2003 واعلان افلاسه وما تسبب به من ضياع لأموال، وحقوق المودعين وحدوث ازمة ثقة في القطاع المصرفي لاسيما في المصارف التجارية الخاصة من جهة واستجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي من جهة أخرى لقد تم تطبيق نظام التأمين على الودائع في الجزائر؛ وذلك لتطوير آليات الاشراف والرقابة على المصارف من أجل فرض الانضباط السوقي وتوافر عوامل خلق مناخ تنافسي سليم، وبيئة مصرفية سليمة، يدار صندوق تأمين الودائع المصرفية من لدن شركة مساهمة تحت اسم شركة ضمان الودائع المصرفية، وعند إنشاء هذه الشركة قامت المصارف الـ 22 التي تمارس نشاطها في الجزائر، والمعتمدة بصفة قانونية بأكتتاب، وتحرير رأس مال الشركة بحدود 10 مليون دينار جزائري لكل مصرف واسهام الدولة كان بمقدار ما أسهمت به المصارف جميعها ليصبح رأس المال الاجمالي 440 مليون دينار جزائري، أما فيما يتعلق بعوائد الشركة السنوية فتكون بنسبة 1% من إجمالي الودائع بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة.
العراق	2020	انطلاقاً من هدف حماية المودعين في المصارف قد تم انشاء شركة مختلطة ومستقلة مالياً، وادارياً لضمان الودائع بهدف حماية أموال وحقوق المودعين فضلاً عن تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي، والاقتصادي وقد تم تأسيس الشركة استناداً للنظام بالرقم (3) لسنة/2016 المُقدم من البنك المركزي العراقي والموافق عليه من مجلس الوزراء باسهام المصارف الحكومية والمصارف التجارية والاسلامية الخاصة وفروع المصارف الاجنبية المرخصة بالعمل في العراق وهيأة التقاعد الوطنية / صندوق تقاعد موظفي الدولة و شركات التأمين العراقية والوطنية) برأس مال قدره (100) مليار دينار وقد قامت الشركة بطرح أسهم للاكتتاب بنسبة (45%) اكتتاب عام و(30%) مصارف أهلية و(25%) مصارف حكومية ، ويدفع المصرف المشمول بدل تأمين شهري يبلغ (1) دينار عن كل (10000) دينار من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف، وتدفع الشركة التعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة على أن لا يتجاوز مبلغ التعويض (150) مليون دينار لكل مودع ، وسيتم استعراض نبذة عن الشركة العراقية لضمان الودائع في المبحث الثالث.

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على المصدر (مجبل، 2021)

2-2-3 مخاطر الفشل المالي

2-2-3-1 مفهوم الفشل المالي ويقصد بالفشل المالي عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها المستحقة ويكون على نوعين هما:- (ابراهيم، 2022: 76)

1- **العسر الفني:** وهو عجز الوحدة الاقصادية عم مواجهة التزاماتها المستحقة على الرغم من ان موجوداتها تفوق التزاماتها ويطلق على هذا النوع من الاعسار بأزمة السيولة. (ابراهيم ،2022: 77)

2- **العسر الحقيقي:** وهو عجز الوحدة الاقتصادية عن مواجهة التزاماتها المستحقة في هذه الحالة تكون التزاماتها اكبر من موجوداتها ،وفي هذه الحالة تكون الوحدة الاقتصادية قريبة من الافلاس.(ابراهيم ،2022: 77)

2-2-3-2 اسباب الفشل المالي: يعد الفشل المالي نتيجة او محصل لمجموعة من العوامل التي قد تظهر جميعها او بعضها في الشركة والتي يمكن توضيح اهمها:- (احمد ،2023: 458)

1- **اسباب ادارية:** يعد هذا النوع من الاسباب القاسم المشترك في معظم الشركات الفاشلة اذ تكون الادارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذوي كفاءة عالية او مهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الادارة، بالإضافة الى الاختيار الخاطئ للمدير الاداري للشركة قد يكون سبباً في فشل الشركة حيث يجب ان يكون قائداً ومنظماً وعليه ان يتخذ القرارات بناءً على المعلومات المتاحة لدية بالإضافة الى ذلك يعد الغياب للعناصر الادارية والفنية المتخصصة والصراعات بين اعضاء الادارة العليا وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك والتوجيهات الخاطئة للإدارة سبباً مهما لفشل الشركات.

2- **اسباب مالية:** يعزو بعض اسباب تعثر الشركات وانتقالها الى حالة الافلاس الى العوامل المالية، حيث يشمل ذلك عدم التوازن بين رأس المال والقروض مما يشير الى وجود تشوه في هيكل التمويل لديهم وهذا يؤدي الى تراكم الديون بشكل يؤثر سلباً على ادائها ويؤدي الى مشاكل كبيرة بما في ذلك فقدان السيولة النقدية وعدم قدرتها على تلبية التزاماتها تجاه مختلف

الدائنين، بالإضافة الى ذلك يلاحظ وجود نفقات باهظة لأعضاء مجالس الادارات وتكرار التجاوزات في تكلفة الاستثمارات للشركة، هذا يشير الى وجود اسراف في معظم جوانب الانفاق بما يفوق الايرادات المحققة والتكاليف الموجهة لمساعدة الشركة من الناحية الفنية والادارية الى جانب ضعف السيطرة على التدفقات النقدية من خلال منح الزبائن شروط تسديد تمتد لمدة طويلة جداً.

2-2-3-3 اهمية التنبؤ بالفشل المالي: يعتبر التنبؤ بالفشل المالي ذو اهمية كبيرة في مجال المؤسسات المالية بصورة خاصة لما يترتب على فشل تلك المؤسسات من احداث اضرار كبيرة بالاقتصاد فالتنبؤ بالفشل المالي له العديد من الايجابيات خاصة من حيث توقع الوقت المناسب للفشل حتى تتمكن الادارة من اتخاذ الاجراءات المناسبة لتجنب الوصول الى الافلاس والتصفية.(عبد الله ،102،2022)

2-2-3-4 نماذج التنبؤ بالفشل المالي: نتيجة التطور في سوق المال، والاعمال ازداد الاهتمام بتطوير نماذج التنبؤ بالفشل المالي ، للتوصل الى مجموعة النسب المالية الاكثر قدرة وكفاية على التنبؤ باستمرارية الشركات، والتي ممكن أن تكون في خطر الفشل المالي، أو في حالة الحاجة الى إعادة الهيكلة ، وقد أُجريت الكثير من الدراسات وكانت أول أُنموذجاً احصائي للتنبؤ بالفشل المالي في سنة 1964 والتي أعدها (Tamari,1964) والتي تُعد من الدراسات الرائدة في هذا المجال، ثُم تبعها (Beaver,1966) وتتبعها دراسة (Altman,1968) واللذان يعدان المحرك الرئيس للدراسات اللاحقة، إذ أستخدم اسلوب التحليل التمييزي المتعدد (Multi Disciminant Analysis) ويعد من اكثر الاساليب الاحصائية المستخدمة (الشيخ،81:2008)

سيتم الاعتماد على نموذج التمان (Altman ,1968) اذ يعد هذا النموذج من اقدم النماذج التي جرى وضعها ويستند الى خمسة متغيرات مستقلة يمثل كل متغير منها مؤشر من مؤشرات نسب التحليل المالي المتعارف عليها ومتغير تابع يمثل مؤشر الاستمرارية يرمز له بالرمز (Z) لتحديد القيمة الفاصلة والبالغة (2.675) للفشل المالي ويعبر عنه بالصيغة الرياضية الاتية:- (Davidon,2019:127)

$$Z= (0.012*X1)+(0.014*X2)+(0.033*X3)+(0.006*X4)+(0.999*X5)$$

اذ ان :-

Z= مؤشر الاستمرارية

X1= رأس المال ÷ اجمالي الموجودات

X2= الارباح المحتجزة ÷ اجمالي الموجودات

X3= الارباح قبل الضرائب ÷ اجمالي الموجودات

X4= حقوق الملكية ÷ اجمالي الموجودات

X5= الايرادات ÷ اجمالي الموجودات

وتشير المعاملات (0.012، 0.014 ، 0.033 ، 0.006 ، 0.999) الى الاوزان النسبية لمتغيرات الصيغة الصيغة وتدل على الاهمية النسبية لكل منها وتقارن قيمة (Z) المستخرجة من الصيغة الرياضية مع المعايير التي وضعها التمان على وفق هذا النموذج يوجد ثلاث احتمالات لتصنيف الشركات القادرة على الاستمرارية وكما مبين بالجدول ادناه:-

الجدول رقم (2) تصنيف الشركات بحسب أُنموذج التمان

الفئة	وضع الشركة	القيمة بالموازنة مع القيمة الفاصلة بحسب أُنموذج التمان
الاولى	قادرة على الاستمرار	اذا كانت قيمة (Z) 2.99 او اكثر
الثانية	تشير الى امكانية الافلاس او عدم امكانية الافلاس وتحتاج دراسة وتقييما دقيقا	اذا كانت قيمة (Z) بين 1.81 واقل من 2.99
الثالثة	تشير الى عدم سلامة مركزها المالي ويكون فشلها في حكم المؤكد	اذا كانت قيمة (Z) 1.81 او اقل

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على

3-3 المبحث الثالث: اجراءات لتقييم مخاطر نشاط ضمان الودائع للحد من الفشل المالي

3-3-1 نبذة عن الشركة العراقية لضمان الودائع

اولاً: يؤلف مجلس ادارة شركة ضمان الودائع المصرفية ويمارس اختصاصاته، وصلاحياته على وفق ما منصوص عليه في قانون المصارف بالرقم (94) لسنة/2004 وقانون الشركات بالرقم (21) لسنة/1997.

ثانيا: تحقق الشركة أرباحها من استثمار أموالها كودائع ثابته لدى المصارف بقرار من مجلس ادارتها وشراء الاوراق المالية الصادرة من وزارة المالية كحوالات الخزينة، والسندات الحكومية، والسندات، والحوالات الصادرة من البنك المركزي العراقي ويتم الشراء من السوق الثانوي، والاقتراض من المصارف او اصدار سندات قرض لدعم رأس مالها ومواردها الذاتية.

ثالثا: تستوفي الشركة أدنى نسبة لضمان الودائع وتبلغ (1) دينار عن كل (10,000) دينار وهي اقل نسبة في المنطقة العربية.

رابعا: تخضع الشركة للتدقيق، والتفتيش من لدن البنك المركزي العراقي ويتولى ديوان الرقابة المالية تدقيق نتائج اعمالها، وحساباتها السنوية.

خامسا: يلتزم المصرف بتقديم البيانات المالية الخاصة بالودائع شهرياً الى شركة ضمان الودائع المصرفية.

سادسا: تدفع الشركة مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة في مدة (30) يوماً من تاريخ تقديم طلبه الى القائم على تصفية المصرف المساهم على أن لا يتجاوز مبلغ التعويض (150) مليونَ دينار واستناداً الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي بالرقم (121) لسنة/2018 يكون التعويض بحسب النسب المذكورة في الجدول ادناه:

ت	المبلغ/ دينار	النسبة
1	من (1) دينار لغاية (25) مليون	%100
2	من (25000001) لغاية (50) مليون	%30
3	من (50000001) لغاية (100) مليون	%20
4	من (100000001) لغاية (250) مليون	%10
5	من (250000001) لغاية (500) مليون	%5
6	من (500000001) لغاية (1) مليار	%4

سابعا: إذا كان للزبون أكثر من حساب لدى المصرف، أو فروعه فتعد مجموع الحسابات حساباً واحداً.

ثامنا: يتم ايداع المبالغ المضمونة التي لم تراجع الشركة لاستلامها، ومبالغ الودائع غير المطالب بها كضمانات لدى البنك المركزي العراقي.

تاسعا: تحتفظ الشركة بحسابها لدى البنك المركزي العراقي لضمان عدم إيداعها في مصرف معين وقد يتعرض المصرف لإعسار مالي مما يؤثر في نشاط الشركة.

3-3-2 مصادر تمويل الشركة العراقية لضمان الودائع: تتكون مصادر تمويل شركة ضمان الودائع من: (عيدي،2016: 3)

1- رأسمال الشركة: ويتكون من الاسهامات الاساسية الالزامية التي تدفعها المصارف المشاركة فيها ويتحدد هذا الاسهام بالنسبة المئوية الخاصة بودائع كل مصرف عضو في نهاية سنة معينة تسبق انشاء المؤسسة، أو الشركة من إجمالي رصيد الودائع الكلية للمصارف العراقية لتكون هذه الاسهامات رأس المال المدفوع للشركة.

2- أقساط التأمين على الودائع: وهي أقساط التأمين الشهرية التي تدفعها المصارف الاعضاء لقاء قيام الشركة بالتأمين على ودائعهم من خطر الافلاس، ويدفع هذا القسط في نهاية كل شهر على وفق رصيد الودائع في نهاية الشهر السابق للمصرف.

3- الارباح المتأتية: هي الارباح الناتجة من استثمار اموال الشركة سواء أبصورة ودائع لدى المصارف أم استخدامها لشراء أدوات الدَيْن العام المحلي من سندات الحكومة، أو حوالات الخزينة الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

4- الهبات والتبرعات: التي تحصل عليها من المصارف، أو المؤسسات المالية لتدعيم جهودها في تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي.

5-أية اموال تقترضها الشركة من الغير: تقترض الشركة الأموال لغرض مواجهه عملية التعويض المفاجئة كإنهيار عده مصارف بسبب أزمة مالية طارئة كما حدث في الازمة المالية العالمية الاخيرة وفي معظم أنظمة الضمان تكون الاسهامة السنوية المفروضة على المصارف بنسبة موحدة من حجم ودائعها، وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى فمثلا نجدها في كندا (3%) وفي كُلّ من الهند والبحرين (5%) وفي الاردن، والسودان (2%) الاَّ أن هنالك بعض الدول التي تتبنى نظاماً للاسهامات السنوية مؤسس على درجه المخاطر للمصارف الاعضاء في النظام، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من أن هذا النظام يعد أكثر عدالةً وكفاية ألّا أنه أكثر صعوبة من الناحية الادارية والفنية لاعتماده على درجه المخاطرة المتوقعة في كل مصرف ومن ثم لا يناسب أنظمة الضمان في مراحل نموها الاولى.

3-3-3 الودائع المصرفية المستثناة من التأمين في الشركة العراقية لضمان الودائع

1-فروع المصارف العراقية العاملة في خارج العراق.

2-مصارف التنمية والاستثمار، والمصارف الاسلامية المرخص لها بالعمل على وفق القانون، والتي تقوم بعمليات تمويل المشاريع والاستثمار داخل العراق، والتي تقبل ودائع محدده الغرض.

3-الودائع الحكومية في المصارف الحكومية.

4-التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية.

5-ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي.

6-الاحتياطي القانوني للمصارف المودع لدى البنك المركزي العراقي.

7-ودائع أعضاء مجلس إدارة المصرف المساهم

8-الودائع غير المطالب بها المودعة لدى المصارف المساهمة.

9-ودائع المصرف المودعة لدى مصرف آخر.(نظام ضمان الودائع المصرفية بالرقم 3 لسنة/2016)

3-3-4 تقييم مخاطر نشاط ضمان الودائع : من خلال اطلاع الباحثتان على بيانات الشركة وتطبيق أنموذج التمان لتقييم مخاطر الفشل المالي تم التوصل للنتائج المبينة بالجداول ادناه:-

جدول رقم (3) عناصر الميزانية وكشف الدخل المستخدمة بمعادلة التمان

ت	العناصر	المبلغ
1	اجمالي الموجودات	134058837875
2	رأس المال	100000000000
3	الارباح المحتجزة	20497395129
4	الارباح قبل الضرائب	22882272993
5	حقوق الملكية	121655071273
6	الايرادات	24147041515

من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركة

سيجري ادناه استعراض تطبيق نموذج التمان على بيانات الشركة لتقييم مدى قدرتها على الاستمرارية:-

جدول رقم (4) متغيرات نموذج التمان

المتغير	القيمة
1÷2 = X1	0.75
1÷3= X2	0.15
1÷4= X3	0.17
1÷5= X4	0.91
1÷6= X5	0.18

من اعداد الباحثان بالاعتماد على متغيرات معادلة التمان

$$Z= (0.012\times0.75)+(0.014\times0.15)+(0.033\times0.17)+(0.006\times0.91)+(0.999\times0.18)$$

$$Z= 0.009 + 0.0021 + 0.0056 + 0.0055 + 0.180$$

Z= 0.2022

من تطبيق المعادلة اعلاه تبين ان نتيجة (Z) لتقييم استمرارية الشركة لسنة /2021 بلغت (0.2022) اي تقع ضمن الفئة الثالثة وان هذه النتيجة تؤيد وجود مخاطر، ومن خلال اطلاع الباحثتان على نشاط الشركة والبيئة التي تعمل بها تم تحديد مجموعة من المخاطر المبينة في الشكل رقم (1) الذي بين المخاطر الرئيسية التي من الممكن ان تواجهها الشركة ولكل منها مقسمة الى مخاطر فرعية:

الشكل رقم (1) انواع المخاطر

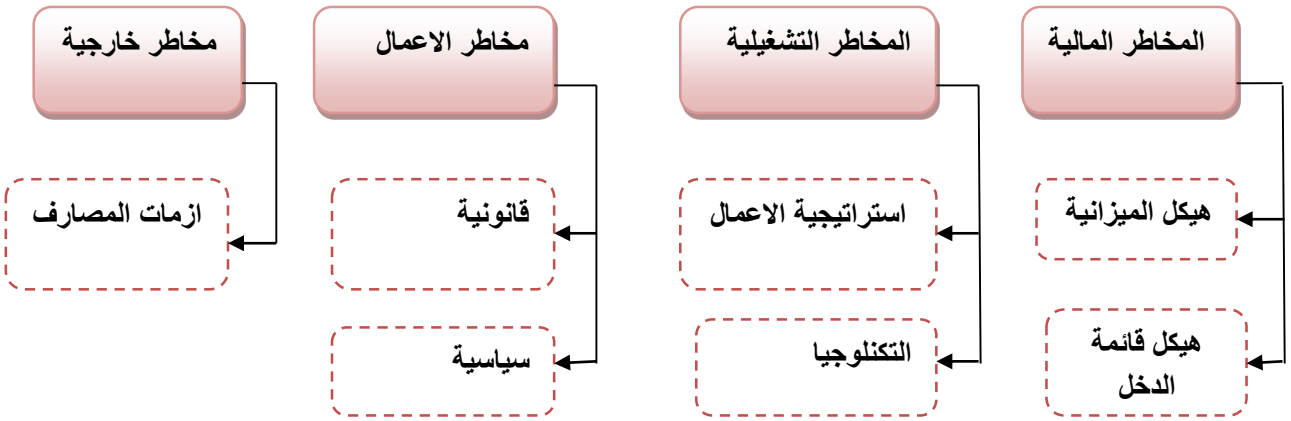

المصدر: من اعداد الباحثتان

اولاً:- المخاطر المالية: وتشمل:-

أ- **هيكل الميزانية:** يعتبر هيكل الميزانية عنصراً حيوياً في تقييم استقرار وفعالية ميزانية الشركة، حيث يُعبّر عن التنظيم الدقيق للموجودات، والتزامات، وحقوق الملكية التي تشكل أساس النشاط التجاري. يتعامل هيكل الميزانية مع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استقرار هذه الميزانية، من خلال استعراض البيانات المالية الصادرة عن شركة ضمان الودائع، يظهر عدم تكوين مخصصات لمواجهة مخاطر تعويض المودعين، يعد هذا النقص في التخصيص عاملًا يتطلب الاهتمام، حيث يمكن أن يترتب عنه تأثير سلبي على الاستقرار المالي للشركة في مواجهة تحديات تعويض المودعين، من جهة أخرى، يظهر أن الشركة قامت بالاستثمار بمبلغ قدره 40 مليار في استثمارات طويلة الأجل. يعكس هذا الاستثمار تحديات إمكانية تحويله إلى سيولة نقدية في حال الحاجة. وبالتالي، يتطلب هذا الجانب من هيكل الميزانية تحليلاً دقيقاً للمخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات وكيفية التصدي لها بفعالية لضمان استمرارية الشركة بدون تأثير كبير على السيولة النقدية.

ب- **هيكل قائمة الدخل:** يمثل هيكل قائمة الدخل جزءًا حيويًا في تقييم الاستقرار المالي للشركة، حيث يُعَدّ واجهة لتحليل المخاطر التي قد تؤثر بشكل كبير على ديمومة تدفق الأموال. يبرز التنوع في مصادر الإيرادات كحلاً أساسيًا للتصدي لمخاطر قائمة الدخل، من خلال استعراض قائمة الدخل للشركة، نجد أن الإيراد السنوي يبلغ (24) مليار، بينما تصل حجم الودائع المضمونة إلى (1,865) مليار، مما يمثل نسبة قليلة تقدر بـ(1.2%). يُظهر هذا التناقص الكبير في الإيراد مقارنة بحجم الودائع المضمونة، مما يشير إلى احتمال تأثر الاستقرار المالي بشكل كبير، من جهة أخرى، تشكل الإيرادات من غير أقساط ضمان الودائع فقط (7%) من الإيرادات الكلية. هذا الانخفاض في النسبة يُظهر ضعفًا في تنوع مصادر الإيراد، مما يجعل الشركة أكثر عرضة للتأثيرات السلبية المحتملة في حالة تقلبات في إحدى مصادر الدخل. لضمان استمرارية الشركة، يتعين تبني استراتيجيات تعزز التنوع في مصادر الإيرادات وتعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ثانياً:- المخاطر التشغيلية وتشمل:

أ- **استراتيجية الاعمال:** من بين التحديات التي تواجه شركة ضمان الودائع تأتي تقلبات الأسواق المالية والتقلبات الاقتصادية، والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية. عند دراسة نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016، تم

تحديد نسبة تأمين بمقدار (0.0001) من إجمالي الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف، دون أخذ حجم ونوع الودائع بعين الاعتبار. ينبغي أن يتغير معدل التأمين بناءً على تفاوتات مدة الودائع وحجم المخاطر المرتبطة بها، بدلاً من تطبيق نسبة ثابتة مع الاخذ بالاعتبار تصنيفات المصارف من حيث المخاطر الحالية والمحتملة، هذا التحدي يمكن أن يؤثر على الاستمرارية المالية للشركة، مما يبرز الحاجة إلى إصلاحات تحسينية في تقدير التأمين، مع مراعاة متغيرات الودائع والمخاطر لتعزيز استقرار الشركة وقدرتها على تلبية الالتزامات في ظل التقلبات الاقتصادية والسوقية.

ب- **التكنلوجيا:** تقدم التكنولوجيا فوائد ذات أهمية كبيرة للشركة من خلال تعزيز كفاءة وتحسين عملياتها. تلعب التكنولوجيا أيضًا دورًا حيويًا في تسهيل التواصل مع المصارف بشأن الودائع التي يحملونها، وتمكن الشركة من الحصول على معلومات دقيقة حول هذه الودائع، ومن الجدير بالذكر أن الشركة تعتمد على جدول مُعد مسبقًا ينتشر عبر المصارف لحساب أقساط الضمان. ومع ذلك، يمكن أن يحتوي هذا الجدول على أخطاء في الحساب أو يمكن أن يكون معرضًا للتلاعب بحجم الودائع، مما يؤدي إلى تأثير غير مرغوب على صحة الإيراد المحتسب، سواء كانت زيادة أو نقص، يبرز هذا الجانب الضرورة الملحة لتنقيح الجداول والأدوات التكنولوجية المستخدمة، لضمان دقة الحسابات والمعلومات، ذلك يعزز استمرارية الشركة من خلال الحفاظ على سلامة البيانات وصحة الإيرادات المحققة.

ثالثاً:- مخاطر الاعمال وتشمل:

أ- **قانونية:** ان شركة ضمان الودائع هي مؤسسة مالية هدفها الاساسي توفير ضمانات للمودعين لحماية اموالهم المودعة في حالة حدوث مشكلة مالية في المصارف او المؤسسات المالية الاخرى استنادا لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة/2016 ان تكون الشركة ضامنة لجميع الودائع في المصارف المجازة من قبل البنك المركزي الا انه تم استبعاد مصرفي بابل والشمال استنادا لتعليمات البنك المركزي وتم تحويل المبالغ المستحصلة من المصرفين الى ديون على الشركة ولم يتم الاعتراف بها ضمن ايرادات سنتي2020 و2021.

ب- **سياسية:** ان الازمات السياسية والدولية في البلدان تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد ويشكل القطاع المصرفي الجزء الاكبر من اقتصادات البلدان بل ويعد الركيزة الاساسية في النمو الاقتصادي وان اي مشكلة في القطاع المصرفي ستؤثر بشكل مباشر على شركات ضمان الودائع من الملاحظ ان الازمات السياسية التي يمر بها العراق قد ادت الى فرض عقوبات من الفيدرالي الامريكي بحق (14) مصرف عامل في العراق هذه العقوبات حرمت هذه المصارف من الدخول الى مزاد العملة والتعامل بالدولار وبالتالي افقدتها الجزء الاكبر من ايراداتها وبالتالي فهي معرضة للعسر المالي مما قد ينعكس على شركة ضمان الودائع بتعويض المودعين في تلك المصارف.

رابعاً:- مخاطر خارجية وتشمل: ازمات المصارف: لخصوصية شركة ضمان الودائع من خلال التعامل مع القطاع المصرفي الذي يمثل ركيزة عملها فأن ما تمر به المصارف من مخاطر (تشغيلية ،اعمال، مالية) ينعكس بشكل مباشر على شركة ضمان الودائع اذ ان الازمات المصرفية عادة ما تأتي بشكل كبير وعلى كافة المصارف وهذا يمثل تحدي كبير للشركة في تعويض عدد كبير من المودعين في نفس الوقت اذ تحتاج الى سيولة نقدية عالية والتي عادة لا تتوفر للشركة اذ تقوم الشركة باستثمار فوائضها النقدية للحصول على ايرادات تعزز مركزها المالي.

3-3-5اجراءات المدقق للحد من مخاطر الفشل المالي لنشاط ضمان الودائع

1-التأكد من قياس المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة والظروف التي تحيط بها ومدى تأثير تلك الظروف على الشركة.

2-دراسة استراتيجيات العمل التي تقوم على اساسها انشطة الشركة .

3-دراسة الظروف الداخلية التي من الممكن ان تزيد من المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

4-التأكد من قيام الادارة بدراسة الاوضاع المالية والاقتصادية ووضع الحلول المناسبة والجدية لما تمر به من مخاطر.

5-التأكد من قيام مراقب الحسابات بجمع ادلة اثبات اكثر للوقوف على مدى ادراك الادارة للمخاطر التي تمر بها.

6-التأكد من افصاح الادارة للمخاطر الخارجية والظروف ذات التأثير المباشر على عمل الشركة.

7-قيام مراقب الحسابات بزيادة عينة التدقيق وتخفيض الخطر الممكن قبوله للأنشطة التي تتضمن مخاطر.

8-التأكد من الانشطة الاخرى غير نشاط ضمان الودائع التي تمارسها الشركة بما يضمن تخفيض المخاطر وعدم زيادتها.

9-التأكد من قيام الشركة بمتابعة حركة ودائع المصارف بالتعاون مع البنك المركزي.

10-التأكد من الافصاح عن كافة الاصول والالتزامات للشركة بما يضمن اظهار المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

4-4 المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4-4-1 الاستنتاجات

1-إن الشركة تعمل في بيئة مخاطر عالية وهذا ما ايده مؤشر التمان اذ اظهر نتيجة منخفضة.

2-كشفت الدراسة عن العديد من المخاطر (المالية، التشغيلية ، اعمال ، خارجية) تسهم في حدوث فشل مالي في انشطة ضمان الودائع.

3-تشير الدراسة الى ضرورة ان يكون لدى الشركة استراتيجيات واجراءات تصحيحية لمواجهة الفشل المالي.

4-تعد اجراءات التدقيق المقترحة هي الخطوة الاولى في عملية تدقيق مخاطر الفشل المالي لضمان الودائع وذاك نتيجة التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة.

4-4-2 التوصيات

1-على الادارة الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر في البيئة التي تعمل فيها الشركة والعمل على تقليل تلك المخاطر.

2-دراسة بيئة وظروف الشركة والعمل على تقليل تلك المتغيرات على سير اعمال الشركة.

3-وضع استراتيجيات واهداف واضحة للشركة تكون مرجع لها في تقلبات العمل.

4- ضرورة اعتماد المدقق على اجراءات التدقيق التي تساهم في الحد من مخاطر الفشل المالي لضمان الودائع.

Arabic References:

1- Companies Law No. (21) of 1997, amended.

2- Banking Law No. (94) of 2004.

3- Deposit Guarantee System No. (3) of 2016.

4- Al-Douri and Al-Samarrai, Zakaria and Yousra,(2012) Central Banks and Monetary Policies, Al-Yazouri Publishing and Distribution House, Amman - Jordan.

5- Al-Rifaa, Tamer Mazid,(2017) Principles of Auditing and Its Applications to Operations Departments in the Establishment, Dar Al-Manhaj for Printing and Publishing, Amman - Jordan.

6- Al-Quraishi, Iyad Rasheed,(2011) External auditing is a practical theoretical and applied approach, Al-Maghrib Printing and Publishing House, first edition, Baghdad - Iraq.

7- Landau and Lindjohn, David and Carol,(1998) Toward a Framework for Financial Stability, Arabic Translation Department, International Monetary Fund.

8- Sheikh, Fahmi Mustafa,(2008), Financial Analysis, Ramallah - Palestine, first edition.

9- Al-Araj, Raafat Ali,(2009) the importance of the deposit guarantee system in strengthening the financial safety network - a field study on the Palestinian banking system, a master's thesis submitted to the Faculty of Commerce at the Islamic University of Gaza.

10- Abdul Rahman, Farah Zafer,(2021) The role of deposit insurance in ensuring protection for bank deposits - applied research in the Iraqi Deposit Insurance Company, research submitted to the Council of the Higher Institute

for Accounting and Financial Studies at the University of Baghdad, which is part of the requirements for obtaining a higher diploma in insurance equivalent to a master's degree.

11- Breish, Abdelkader,(2004) the importance and role of the deposit insurance system with reference to the case of Algeria, the first national forum on the Algerian banking system and economic transformations, the reality and challenges of Hasiba Ben Bou Ali University, Chlef.

12- Ibrahim, Muhammad Khalil,(2022), The impact of foreign currency position risks on audit procedures and their impact on the economic continuity of the unit, - applied research-, submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad as part of the requirements for obtaining a chartered accountant certificate, which is the highest professional certificate. In the field of specialization, the holder enjoys all the rights and privileges of the doctoral degree.

13- Muhammad, Ali Hassan Zayer,(2014) The possibility of adopting a deposit insurance system and its role in banking reform in Iraq, a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Baghdad, which is part of the requirements for obtaining a doctorate degree in economic sciences.

14- Mujbil, Russell Omar, The role of financial security in attracting deposits and granting credit - experiences of selected countries with special reference to Iraq, a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Baghdad, which is part of the requirements for obtaining a Master's degree in Economic Sciences, 2021.

15- Abdullah, Ghaith Arkan,(2022), the dual use of financial failure prediction analysis and stress tests from Al-Tman Company to achieve integration in banking risk management, Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue, 58.

16- Ahmed, Othman Babiker,(2000) Deposit System in Islamic Banks, Department of Islamic Banking and Finance, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Second Issue, Jeddah, Saudi Arabia.

17- Ahmed, Ahmed Ghafour,(2023) Using the Sherrod model to predict financial failure in Iraqi private banks Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 18, Issue 65.

18- Attia, Ragheb Fakhri,(2020), The role of the external auditor in assessing the security of information technology systems in light of (Iso/IEc 27001) the international standard, Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 15, Issue, 51.

19- Fouad, Shaker,(1994), Deposit Insurance Approach, Lectures of the Institute of Banking Studies, Central Bank of Egypt, Cairo, Egypt.

20- Ibrahim, Muhammad Khalil,(2022), The Impact of Foreign Currency Position Risks on Auditing Procedures Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue, 60.

21- Masiud and Ramliya, Naima and Saliha,(2013), The impact of the deposit guarantee system on banks - a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development.

22- Milad and Aql, Abdul Rahman and Jumaa Farhat,(2017), the role of the deposit guarantee system in achieving stability in the banking system and enhancing banking confidence - a field study on the Libyan banking system, Journal of Economic and Political Sciences, No. 9.

FOREIGN REFERNCES

1- Davidson, Wallace, (2019), Financial Statement Analysis : Basis for Management advice ,john wiley & sons.

2- Whittington O, Ray ,Payne, Elizabeth A (2016),"Principles of Auditing & Other Assurance Services" , 20th Ed, McGraw-Hill ,USA.

3- William, A. L.,(2014), " Audit Automation " , Accountants Digest , No. 318 , ICAEW , London .